قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣١٣ لسنة ١٩٨٢

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية والحكومة اليابانية الموقع عليها فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢ والخاصة بمنحة شراء أعمدة تلسكوبية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية والحكومة اليابانية الموقع عليها فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢ والخاصة بمنحة شراء أعمدة تلسكوبية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ رمضان سنة ١٤٠٢ (٢٤ يونيه سنة ١٩٨٢)

حسنى مبارك

جمهورية مصر العربية

وزارة الاستثمار والتعاون الدولى

الخطابات المتبادلة الموقعة بتاريخ ٢مارس ١٩٨٢ بين حكومة جمهورية مصر العربية والحكومة اليابانية والخاصة بمنحة شراء أعمدة تلسكوبية .

القاهرة فى ٢ مارس ١٩٨٢

صاحب السعادة

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ ـ بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع كهربة الريف (والمشار إليه فيما بعد بالمشروع) تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية ـ طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن ـ منحة قيمتها مائه مليون(١٠٠,٠٠٠,٠٠٠)ن يابانى(المشار إليه فيما بعد بالمنحه) .

٢ ـ تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ سريان الترتيبات الحاضرة و١ مارس ١٩٨٢ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة لشراء منتجات يابانية وخدمات ضرورية لتنفيذ المشروع مدرجة كما يلى .

(ا) أقطاب تلسكوبية معدنية مجوفة .

(ب) الخدمات الضرورية لنقل الأقطاب التلسكوبية المشار إليها فى(ا)بعاليه إلى موانى جمهورية مصر العربية .

٤ ــ تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التى تعينها عقود بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (٣) هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة (يقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى هذه الترتيبات الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

٥ (١) تضع الحكومة اليابانية المنحة موضع التنفيذ بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية الالتزامات التى استحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بمقتضى العقود التى تم فحصها طبقا لما نص عليه فى الفقرة (٤) والمشار إليها فيما يلى بالعقود التى تم فحصها ، وذلك فى حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى تم اختياره بواسطة الحكومة المصرية أو الهيئة المعنية المشار إليها فيما يلى (بالبنك) .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصدر من الحكومة المصرية أو الجهة المعنية بها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين اليابانى والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب خلال مشاورات تتم بين البنك والحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

٦ ـ (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(ا) ضمان التفريغ الفورى والإفراج الجمركى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(ج) ضمان أن المنتجات المشتراة بهذه المنحة سوف تخصص وتستخدم استخداما سليما وفعالا بهدف المساهمة فى تنفيذ المشروع .

(د) تحمل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) المنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة لايجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ ـ تتشاور الحكومتان فى أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بهذه الترتيبات .

ويشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تعزيزا لما سبق الاتفاق عليه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وانى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم أعظم التقدير .

تاكيا سوتو

القائم بالأعمال بالسفارة

اليابانية بالقاهرة

القاهرة فى ٢ مارس ١٩٨٢

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بأننى تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على مايلى :

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ ـ بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع كهربة الريف (المشار إليه فيما بعد بالمشروع) تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية ـ طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن ـ منحة قيمتها مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ين ياباني (المشار إليه فيما بعد بالمنحة) .

٢ ـ تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ سريان الترتيبات الحاضرة و ١ مارس ١٩٨٢ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة لشراء منتجات يابانية وخدمات ضرورية لتنفيذ المشروع مدرجة كما يلى :

(ا) أقطاب تلسكوبية معدنية مجوفة .

(ب) الخدمات الضرورية لنقل الأقطاب التلسكوبية المشار إليها فى (ا) بعاليه إلى جمهورية مصر العربية .

٤ ـ تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التى تعينها عقود بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (٣) هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة (يقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى مثل هذه الترتيبات الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

٥ ــ (١) تستخدم الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية الالتزامات التى استحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بمقتضى العقود التى تم فحصها طبقا لما نص عليه فى الفقرة (٤) والمشار إليها فيما يلى بالعقود التى تم فحصها ، وذلك فى حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى تم اختياره بواسطة الحكومة المصرية أو الهيئة المعنية المشار إليها فيما يلى (بالبنك) .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصدر من الحكومة المصرية أو الجهة المعنية بها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين اليابانى والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب خلال مشاورات تتم بين البنك والحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

٦ ــ (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(ا) ضمان التفريغ الفورى والإفراج الجمركى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(جـ) ضمان أن المنتجات المشتراة من هذه المنحة سوف يكون لها الأثر الفعال فى المساهمة فى تنفيذ المشروع.

(د) تحمل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع فيما عدا تلك التى تعطيها المنحة.

(٢) المنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة لا يجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية.

٧ — تتشاور الحكومتان فى أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بهذه الترتيبات.

ويشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تعزيزا لما سبق الاتفاق عليه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

وإنه ليشرفنى أن أعزز بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة سوف تعتبرا أنهما يشكلان اتفاقا بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول من تاريخ استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لسريان هذا الاتفاق.

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم أعظم التقدير.

عبد العزيز زهوى

وكيل أول وزارة الاستثمار والتعاون الدولى

لشئون التعاون الاقتصادى الدولى

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣١٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ٢٤ يونيه ١٩٨٢ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية والحكومة اليابانية الموقع عليها فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢ والخاصة بمنحة شراء أعمدة تلسكوبية ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٣ يوليه سنة ١٩٨٢ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

تنشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية والحكومة اليابانية الموقع عليها بالقاهرة بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢ والخاصة بمنحة شراء أعمدة تلسكوبية .

يعمل بها اعتبارا من ١٩٨٢/٧/٢٩ م

كمال حسن على